التقرير السنوي
حول أداء المديرية العامة
لشؤون الجلسات واللجان النيابية

د. رياض غنام

سجل عمل اللجان النيابية في خلال سنة ٢٠٠٩ تراجعاً نسبياً عن السنة السابقة، وخصوصاً ابتداء من شهر أيار، ففي حين لم يعقد في الأشهر الثمانية الأخيرة من السنة سوى ٣٥ جلسة، عقدت اللجان النيابية في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ٢٠٠٩ نحو ٨٦ جلسة. وقد جاء توقيت الانتخابات النيابية في ربيع هذه السنة ليعطل عمل اللجان النيابية بسبب انصراف النواب للتحضير لها، ثم جاء الخلاف على أسماء أعضاء اللجان ليطيل فرصة غياب انعقاد اللجان إلى أن توصل المجلس للاتفاق عليها في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩. وقد بلغ عدد جلسات اللجان النيابية خلال سنة ٢٠٠٩ المنصرمة نحو ١٢١ جلسة ونحو ٢٤ جلسة للجان فرعية قابلها سنة ٢٠٠٨ نحو ١٢٨ جلسة ونحو ٢٥ جلسة فرعية. بتراجع نسبته ٣٪ عن جلسات السنة السابقة. وسجلت لجنة الإدارة والعدل أكبر نسبة في عدد جلسات اللجان فبلغت ٢٧ جلسة أي ما نسبته نحو ٢٧٪ من مجموع جلسات اللجان عامة و ١٤ جلسة للجان الفرعية، وتلتها لجنة الأشغال العامة ١٧ جلسة وأربع جلسات للجان فرعية، في حين عقدت لجنة البيئة جلستين، وكذلك لجنة المهجرين وهما اللجنتان الأقل انعقاداً من بين اللجان النيابية عامة خلال العام المنصرم.

وقد توزّعت جلسات سنة ٢٠٠٩ على النحو الآتي:

لجنة الإدارة والعدل :	٢٧	جلسة + ١٤ فرعية
لجنة المال والموازنة :	٩	جلسات
لجنة الأشغال العامة والنقل :	١٧	جلسة + ٤ فرعية
لجنة الزراعة :	٤	جلسات + ٤ فرعية
لجنة التربية والتعلم العالي :	٩	جلسات
لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين :	٦	جلسات

لجنة الصحة العامة	:	٥	جلسات + ٢ فرعية
لجنة الدفاع الوطني	:	١٠	جلسات
لجنة الإقتصاد الوطني	:	٥	جلسات
لجنة الإعلام	:	٨	جلسات
لجنة البيئة	:	٢	جلستان
لجنة حقوق الإنسان	:	٣	جلسات
لجنة المرأة والطفل	:	٣	جلسات
لجنة المهجرين	:	٢	جلستان + واحدة فرعية
لجنة الشباب والرياضة	:	٦	جلسات
لجنة تكنولوجيا المعلومات	:	٥	جلسات
المجموع			١٢١ جلسة + ٢٦ جلسة فرعية

وسجل شهرا كانون الثاني وكانون الأول من هذه السنة أعلى نسبة من جلسات اللجان، إذ عقد في كل منهما نحو ٣٠ جلسة بالإضافة إلى سبع جلسات فرعية في حين لم تعقد في أشهر أيار وحزيران وتموز وآب وأيلول وتشرين الأول أي جلسة لأي من اللجان بسبب إجراء الانتخابات النيابية العامة في شهر حزيران، وتأخر انتخاب اللجان النيابية بسبب الخلافات حول الأسماء المتعلقة بها، وقد بلغت نسبة الجلسات الشهرية ما معدله:

١٢١÷ ١٢ = نحو عشرة جلسات شهرياً.

في حين بلغ معدل الجلسات الأسبوعية نحو جلستين، علماً أن جلسات اللجان تتوقف يومي الجمعة والسبت وفي فترة انعقاد الجلسات العامة فضلاً عن الأعياد والآحاد.

يضاف إلى ذلك ان اللجان النيابية المشتركة عقدت طوال سنة ٢٠٠٩ نحو ست جلسات، وكانت برئاسة إما نائب رئيس مجلس النواب أم برئاسة أكبر الأعضاء سناً من النواب.

وفي موضوع الجلسات العامة، عقد المجلس في هيئته العامة خلال العام ٢٠٠٩ تسع جلسات توزعت على الشكل الآتي:

أولاً: جلسة واحدة خصصت لاستقبال أمين عام الأمم المتحدة.

ثانياً: أربع جلسات لدرس وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين أقرت خلالها ١٤ قانوناً منها ١٠ مشاريع قوانين و ٤ اقتراحات قوانين، وأعادت إلى اللجان النيابية أربعة اقتراحات قوانين، وأسقطت اقتراحاً لتعديل المادة ٧٩ من الدستور.

ثالثاً: جلسة واحدة لانتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس وهيئة المكتب.

رابعاً: جلسة لانتخاب أميني السر والمفوضين الثلاثة.

خامساً: جلسة لانتخاب أعضاء اللجان النيابية.

سادساً: جلسة على مدى ثلاثة أيام قبل الظهر وبعده لمناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الدين الحريري، والتصويت على الثقة.

إن هذا التقرير وإن جاء مقتضباً فإنه يعطي لمحة عامة عن نشاطات اللجان النيابية وعمل الهيئة العامة، أملين تحسن الوضع العام محلياً وإقليمياً، علّ ذلك يعكس نفسه على الوضعين التشريعي والاجتماعي للبنان.